التأويل وتجلياًّته في الدرس النحوي

أ. ابتــسام عــلي ساسي
كلية التربية طرابلس – جامعة طرابلس

الملخَّص:

إنَّ التأويل في البيئة النحوية يختلف عنه في البيئات الأخرى، فعندما جمع النحاة المادة اللغوية، التي تمكِّنهم من الاحتجاج حسب الشروط التي استقروها، وصنَّفوها، وراعوا الحكم السائد في الأغلب منها والأعمّ، اختلف بعضهم في توجيه بعض من النصوص والتراكيب المنقولة المخالفة لقواعدهم، فبذلوا ما في وسعهم لردها إلى الصورة التي صاغوا قاعدتهم وفقاً لها، حتى أصبحت ميداناً يتبارون فيه بتقديراتهم، للتوفيق بين النصوص وتلك القواعد؛ وبهذا وجدوا أنفسهم مضطرين إلى التأويل الذي يَرد التراكيب في مجملها إلى أصلها، فاللغويون يرون أنّ القاعدة تمثِّل المستوى اللغوي النموذجي، ويرون أنّ المثال قد يطابق القاعدة أو يختلف عنها في قليل أو كثير، وعند ربط المثال بالقاعدة، وبخاصة المثال الذي يختلف عن القاعدة، يستطيع اللغوي تفسير هذا الاختلاف.

تناولت هذه الدراسة مفهوم التأويل النحوي، وعرَّجت على الدلالات العامة للفظة (تأويل) ثم ناقشت ما يهُم ذكره في معناها الاصطلاحي، أمّا إشكالية البحث فتكمن في تحديد علاقة التأويل ببعض الظواهر اللغوية التي اختلف العلماء في نسبتها للتأويل، وقد حصرت بعضاً منها، وهي (الحمل على المعنى والتوهم، والتقدير لعلة نحوية والحذف والتقديم والتأخير) ومنزلتهم الملحة في تغذية مفهوم ومسائل التحليل النحوي، التي تمثِّل العصب الحي في النحو العربي.

ومن هنا استقى البحث أهميته في توجيه العناية إلى التأويل بوصفه أداة منهجية، تناما وجودها مع تطور التفكير النحوي، ووسيلة مثلى لدرء ما بدا فيه من تعارض أو خروج عن القاعدة التي تحكم نظام اللغة العربية وهندستها. والمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي المعتمد على التحليل.

الكلمات المفتاحية: التأويل النحوي – مظاهر التأويل– العلة النحوية.

Abstract:

Interpretation in the grammatical environment differs from it in other environments, when grammarians collected the linguistic material, which enables them to invoke according to the conditions they settled, categorized them, and took into account the ruling prevailing in most of them and the most general. In their power to return it to the image that they formulated their rule according to, until it became a field in which they compete with their estimates, to reconcile between the texts and those rules; Thus, they found themselves compelled to interpret that returns the structures in their entirety to their origin, for linguists see that the rule represents the typical linguistic level, and they see that the example may match the rule or differ from it in a little or a lot, and when linking the example to the rule, especially the example that differs from the rule, can Linguistics explain this difference.

Where the study dealt with the concept of grammatical interpretation, in which it referred to the general connotations of the term (interpretation) and then discussed what is important to mention in its idiomatic meaning. Meaning and illusion, omission and appreciation for a grammatical bug, introduction and delay) and their urgent position in feeding the concept and problems of grammatical analysis, which represent the living nerve in Arabic grammar.

Hence, the research derives its importance in directing attention to interpretation as a methodological tool, whose existence has grown with the development of grammatical thinking, and an ideal way to ward off what appears to be a conflict or departure from the rule that governs the system of the Arabic language and its engineering. The method used in this research is the descriptive method based on analysis.

Keywords: grammatical interpretation - manifestations of interpretation- grammatical reason

المقدمة:

إنّ التأويل ظاهرة لافتة للفكر في مراحل تكوُّن النحو العربي على مر الأزمنة، حيث يعد التأويل النحوي من الأركان الأساسية التي أسهمت في بناء الهرم النحوي بمختلف جوانبه، سواء أكان ذلك في استخلاص القواعد والحفاظ عليها بتخريج ما خالفها، أم في تعليل الأحكام النحوية، أم في تقعيد الدرس النحوي بتعدد الأوجه في تحليل العبارة التي تخرج عن القاعدة.

لذلك أثارة قضية التأويل في النحو مسألة كان لزاماً على النحويين أنْ يراجعوا أنفسهم في تطبيقه من عدمه؛ لأنَّ اللغة كما قيل في واقعها استعمال موصِّل إلى الفهم، وليست عقلاً ولا منطقاً وفلسفةً ولا علم قواعد؛ لأنَّ تطبيق مبادئ هذه العلوم ومعاييرها على طبيعة من طبائع البشر أمر غير محكوم بمنطق.

وإذا كانت هذه الظاهرة تمثِّل سمتاً عند النحويين القدامى، فإنَّ المحدثين قد حذو حذو النحويين الأقدمين؛ نتيجة تأثرهم بمنهجهم، أو تأثرهم بطرائق التعامل مع مسائل النحو، أو بسبب إيجاد نصوص تتقاطع والقواعد التي وضعها النحويون الأقدمون، فقد حفلت البيئات المعرفية العربية بمصطلح التأويل، وشكّل مصطلح التأويل تجاذباً بين العلماء على اختلاف مشاربهم المذهبية، وهو عندهم أحد المناهج في تفسير عدول الظاهرة اللغوية عن الأصل، ومن يتتبَّع استعمال النحاة القدامى لكلمة تأويل يجدهم يلجئون له للحفاظ على قواعدهم، فيصرفون ما خالف ظاهرها ويجدون له وجهاً؛ لصرف الأنظار عن مصادمتها للقواعد والشروط الصرفية والتركيبية للوظائف النحوية التي وضعوها، إلاّ أنَّه لم يرد في مؤلفاتهم تعريف شامل لمصطلح التأويل، ولكن مارسوه بطريقة إجرائية في تخريجهم للمادة اللغوية صرفية كانت أم نحوية، هادفين لتأسيس منهجي لأصول العربية.

وإذا ما بحثنا من جديد في التعامل مع مسائل النحو عند المحدثين من النحويين، فإنَّا لا نكاد نجد إلاّ محاولات متفرّقة، تتبَّعوا فيها خطوات الأقدمين بطرائق تكاد تكون مشابهة، ويرى علي نجدي الناصف "إنّ حقيقة التأويل والتقدير ضرورة استوجبتها سماحة اللغة وحسن مطاوعتها، ولا حيلة لأحد في دفعها، ما بقيت اللغة على ما خلقها الله محتفظة بِسَمْتِها الأصيل وخصائصها المتميزة" (علي نجدي ناصف، من قضايا اللغة والنحو، ص 18). وقبل الولوج في مضامين البحث وأقسامه، كان لابد من تعقُّب المقصد الاصطلاحي للتأويل.

أولا- المصطلح في اللغة:

شاعت لفظة (تأويل) في كتب التراث بمعان متعدِّدة، يكاد جلّها يدل على رجوع الشيء وردّه، أو على تغيره من حال إلى حال، إذ ورد لفظ تأويل في القرآن الكريم بصيغ متنوّعة، فمن جهة اللفظ؛ جاء على نمطين مقطوعاً عن الإضافة، ومضافاً، أمَّا من جهة المعنى فقد كانت المعاني متعدِّدة، فممَّا ورد فيه التأويل مقطوعاً عن الإضافة قوله تعالى ﴿**يَأَيُّهَا الذِّينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُم فِي شَيءٍ فَرُدُّوهُ إِلىَ اللهِ**

وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الأَخِرْ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلا﴾ سورة النساء الآية 59. والقطع عن الإضافة هو الأقل مجيئا في القرآن الكريم، وهذا من نوع القطع عن الإضافة بالتنوين. أمّا من جهة اللفظ فقد ورد لفظ تأويل مضافاً بصيغتين:

الأولى: إضافة لفظ (تأويل) إلى ضمير، وهو الأكثر مجيئاً في القرآن الكريم من قسمه الآخر. ومنه قوله تعالى: ﴿**هُوَ الذِّي أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ الكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتابِ وأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الذِّيْنَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبِعُونَ مَاتَشَابَهَ مِنهُ ابْتِغَاءَ الفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَايَعْلَمُ تَأْوِيْلَهُ إِلَّا اللهُ**﴾. آل عمران الآية7، فالضمير هنا عائد إلى الكتاب المذكور في بدء النص القرآني.

الثاني: إضافة لفظ تأويل إلى اسم ظاهر، محلى بأل، وهو الأقل مجيئا في القرآن من قسمه السابق، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وُيعَلِمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ وَيُتِمَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ**﴾ سورة يوسف الآية6.

ومن المواضع التي جاءت بمعنى الرجوع والرد ما ذكره الجوهري(393ه) في صحاحه "التأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء، قد أولته وتأولته تأولا". (الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، المجلد الرابع .ص1627) و المعنى ذاته عند ابن فارس(395ه) "آل يؤول أوْلاً رجع وآل العسل وغيره إذا خثر، والتأويل هو انتهاء الشيء ومصيره وعاقبته وآخره " (أحمد بن فارس، المقاييس في اللغة. ص 159).

وإذا ما نظرنا إلى العلماء المتأخرين ممَّن عرفوا وأوضحوا هذا المفهوم كابن منظور (711ه) "آل الشيء يؤول إلى كذا، أي رجع وصار إليه، والمراد به نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ" (ابن منظور، لسان العرب.مج11.الصفحة33.32) وعند المقاربة في كلام أهل اللغة لمادة أول، يتبيَّن أنَّ التأويل في اللغة يرجع إلى معنيين:

الأول– التفسير والبيان:

الثاني– المرجع والعاقبة:

وإذا ما تأملنا المعاجم اللغوية المتقدمة فنجد اللفظ مرادفا لمعنى التفسير حتى القرن الرابع الهجري، أمَّا المعاجم اللغوية المتأخرة، فيتبين أنَّها أضافت معنى لم يكن موجوداً في المعاجم المتقدِّمة، وهو ما يعرف بالتعريف الاصطلاحي للتأويل، ولم ينقلوه عن أصحاب

اللغة، وإنمّا نقلوه عن علماء ليسوا من أهل اللغة كالفخر الرازي(606هـ) وابن الأثير(606هـ) وتاج الدين السُبكي(771هـ)، وقد خلا سياقهم الذي ورد به المعنى من الشواهد وكلام العرب، خلافاً للمعاجم المتقدِّمة (ينظر خالد بن عبد العزيز السيف. ظاهرة التأويل الحديثة في الفكر العربي المعاصر، ص30)، حيث يشتركون في "أنّ التأويل تجاوز المعنى الظاهري إلى معنى آخر؛ لتحقيق ضرورة معرفية تستند إلى دليل" (فتحية فاطمي، التأويل عند فلاسفة المسلمين ابن رشد نموذجاً، ص:32).

ثانياً– التأويل في الاصطلاح:

تعدَّدت تعريفات هذا المصطلح الذي شاع في دروس التفسير في القرآن الكريم ثمّ ظهر في البيئة النحوية، حيث نجد أول تعريف للفظة فيما نُقل عن الخليل(175هـ) " التأول والتأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه" (الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ج8/ص:369). وفي السياق نفسه ما يفهم من قول سيبويه (180هـ) في بيانه إلى حاجة النحاة في تخريج مسائل نحوية إلى التأويل "وليس شيء ممَّا يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها" (سيبويه،الكتاب مج3، الصفحة 100. 101). حيث جاء مفهومها بعبارات متعدِّدة منها(أنَّ العرب تريد كذا، أو تعني كذا) فالعامل المساعد في التأويل النحوي هو التقدير في العوامل، وذكر ابن جني في هذا الاتجاه: "وإنَّ تباعد شيء من ذلك، رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه" (ابن جني. الخصائص، مج2،ص381).

ويحدِّد السيوطي (911هـ) في سياق بحثه الضابط الذي يسوِّغ التأويل، بذكره عن أبي حيّان النحوي (745هـ) في شرح التسهيل "إنّما يسوَّغ إذا كانت الجادّة أو على شيء، ثمّ جاء شيءٌ يخالف الجادّة، فيتأول، أمّا إذا كان لغة طائفة من العرب لم يُتكلم إلا بها، فلا تأويل". (السيوطي، الاقتراح، ص73)، فالتأويل على قول أبي حيّان يلزم إذا ما اصطدم النص بالقاعدة النحوية، وقد ضرب السيوطيّ مثالا بمسألة نحوية اقتضى تحليلها النحوي تسويغ التأويل، وذلك في قوله: "(ليس الطيّب إلا المسك) مخالفاً رأي أبي علي الفارسي على أنّ ليس فيها ضمير الشأن؛ لأنّ أبا عمرو بن العلاء نقل أنَّ ذلك من لغة تميم" (ينظر محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء،ص157).

ولعل المراد من ذلك أنَّه إذا جاء نص لغوي مخالف للجادة، حمل على غير ظاهره لموافقة الجادة التي يراد بها القاعدة أو المعنى.

وإذا نظرنا إلى تناول المحدثين مفهوم التأويل، قال محمد عيد: "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج إلى تدبر وتقدير" (محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط5 ،2006 ص155) ولمثل ذلك ذهب أبو المكارم "إطلاق الأساليب المختلفة التي ترمي إلى إضفاء صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد". (علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار الثقافة بيروت، 1973ص262). و ذكر تمّام حسّان "إرجاع النص إلى أصله" (تمّام حسّان. الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ،ص 138). ورأى أحمد عبد الغفار: "حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو". (أحمد السيد عبد الغفار،ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ص56).

ولهذا انتُقد تعريف عبد الفتاح حموز للتأويل: "حمل النص على غير ظاهره لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي (عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم ص17).

الضرورات الموضوعية التي ألجأت النحاة للتأويل النحوي:

هناك ضرورات تدعو إلى حمل النص القرآني أو التركيب اللغوي على غير ظاهره، لكن هناك قواعد يجب أنْ يخضع لها:

1/ القاعدة النحوية بغرض توفيقها وتقعيدها وإلحاق الفروع بها، والحرص على صحة الأصل النحوي أو الصرفي أو اللغوي المبني على الكثير الشائع في نصوص كلام العرب، من ذلك مسألة أنَّه لا يصح العطف على (اسم إن) بالرفع قبل استيفاء الخبر، وما جاء خلاف ذلك يؤول مثل قوله تعالى:﴿**إِنَّ الذِّينَ آمَنُوا وَالذِّينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ ءَامَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخَرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وِلاَ هُمْ يَحْزَنُونْ**﴾ المائدة 69.

2/ مخالفة الصيغ اللغوية لبعض القواعد الخاصة، كعدم وجود عامل ظاهر ونسبة العمل إليه، فقد ثبت في اللغة وجود أساليب بلا عامل ظاهر؛ مما اضطر النحويون إلى التأويل كأنْ يوجد نصب أو رفع و لا يظهر عاملهما.

4/ تأول العوامل النحوية في المسائل التي يكثر فيها الحذف والتقدير، كحذف الفعل الرافع للاسم بعد إنْ الشرطية وإضمار أن الناصبة للفعل.

5/ اختلافهم في تفسير بعض الصيغ والتراكيب، ممّا نتج عنه تعدداً في تفسيرات تلك المسائل عند مدرستي البصرة والكوفة، فكل مذهب يحاول أنْ يثبت آرائه التي يؤمن بها.

ومن أمثلة ذلك(نعم) المتمثِّل غموضها في أنَّ نعم تقبل العلامات الاسمية فيدخل عليها حرف مثل: ما زيد بنعم الرجل، وتقبل علامات الأفعال فقد قالت العرب: نعما رجلين، ونعموا رجالاً، ونعمت المرأة. ومن ثم تبنَّت كل مدرسة نحوية تأويلها المدعوم بالشرح، فرأى البصريون أنَّها فعل، ورأى الكوفيون أنَّ نعم اسم.

هناك مجموعة من الألفاظ التي درج النحاة على استعمالها عند تحليلهم للنصوص في الدرس النحوي ويراد بها معنى التأويل النحوي منها: (الحمل على المعنى وهناك من وضع مصطلح (التوهُّم) بدلاً عنها، الحذف، التقدير، الزيادة، الحجة، التوجيه، التفسير، التخريج) وقد أضاف علي أبو المكارم في مؤلفه(الكلام بالمفرد، والزيادة). بيد أنَّهم اختلفوا في ظواهر تخرج عن الظواهر المذكورة، من ذلك ما يراه علي أبو المكارم وتمّام حسّان من أنَّ (التقديم والتأخير والفصل) من مظاهر التأويل، ويظهر من دراسة علي ناصف ومحمد عيد وعبد الفتاح حموز أنَّ ذلك لا يعد تأويلاً.

آليات التأويل عند النحاة العرب:

يتفق بعض الدارسون في حملة من المظاهر أو الآليات الأكثر ذيوعاً عند النحاة، نضع بعضا منها:

1- الحمل على المعنى: وهو الحمل على معنى يخالف المذكور في الإعراب، ويوافقه في المعنى وفي كتاب الله مواضع لا يصح حمل النص القرآني فيها على ظاهره، لأنَّه لو حمل عليه لفسد المعنى. وعليه لابدّ من لجوء إلى التأويل، ومنه قوله تعال0ى: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَاكُنْتُمْ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾ سورة الحديد الآية4. جاء في تفسير القرطبي "وقد جمع هذه الآية بين (اسْتَوَى علَى العَرْشِ) وبين (وَهُوَ مَعِكُم) والأخذ بالظاهرين تناقض، فدَّل على أنَّه لابد من التأويل والإعراض عن التأويل اعتراف بالتناقض". (القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ص17-87).

التوهُّم والحمل على المعنى: غرض قال به بعض المتأولين من نحاة العربية، لتوجيه قواعد العربية التي خالفت القياس النحوي. حيث يُعدّ الفراهيدي أوّل من أطلق مصطلح التوّهم في التوجيه اللغوي، وتبدو غايته تفسير التعبير اللّغوي الذي لم يستقم مع الضوابط النحوية لكلام العرب الفصيح، حيث ذكر في معجمه" ومثال ما جرى على التوهُّم بسبب الجوار قوله تعالى

﴿فَأُصْدَقَ وَأَكُن مِنَ الصَّالحِين﴾ المنافقون الآية 100، على نصب الأول وجزم الفعل الثاني المعطوف عليه. (الفراهيدي،الخليل بن أحمد.العين، ص144-145). وتناول النحويون هذه المسألة بالإيضاح وبيان علّة الجزم، وقد تحفَّظ ابن هشام في لفظة "توهَّم" على نصوص القرآن الكريم لذلك أبدله العطف على المعنى، وفي غير القرآن العطف على التوهُّم "(مغني اللبيب، ابن هشام، ج/2، ص477). ومثل هذا ما يسميه سيبويه بـ (الإجراء على الموضع أو التوهُّم) وقد سأل سيبويه شيخه الخليل على غرار تلك المسألة فردّ عليه "هذا كقول زهير بن أبي سلمى(من الطويل) (ديوان زهير بن أبي سلمى، ص287)،

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى * ولاَ سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا**

فإنّما جَرُّوا هذا، لأنّ الأوّل قد يدخله الباء، فقد جاءوا بالثاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأوّل الباء، وكذلك الآية لمَّا كان الفعل الذي قبله، قد يكون جزماً ولا فاء فيه (لأنه جواب الشرط) تكلموا بالثاني، وكأنَّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توّهموا هذا. (سيبويه، الكتاب/ مج3، ص101). وقال ابن جني في خصائصه معقِّباً على هذا التخريج التأويلي في زيادة الباء في خبر ليس "إنّ هذا موضع يحسن فيه لست بمدرك ما مضى". (ابن جني، الخصائص مج2، ص381).

وبالرغم من كل ما قيل في هذا الجانب، فالقواعد ليست إلا قواعد ثانوية لتأويل مثل هذه العبارات النادرة، وهي قواعد لا يصح القياس عليها، وإنْ لزم النحوي تأويلها. وعلى صعيد الدرس اللساني المعاصر، إذا أردنا المقاربة اللغوية لمفهوم التوّهُم نجده عبارة عن علّة ذهنية بالدرجة الأولى، تُسهِّل لنا ظواهر تركيبية لا تأتي على نحو ما سطّرها النحاة، ويمكن الاحتجاج لها، ونقدمها كعذر لغوي. (ينظر: رشيد حليم، التأويل اللساني عند علماء العربية، ص: 120). نبرر به ما يغلب على الظن أنّه تجاوزٌ لاستعمالات فصيحة في غير سياقاتها النظمية.

يمكن جعل العطف على التوهُّم من موضوعات الحمل على المعنى، لاعتماده أساسياً في التوجيه على المعنى، وليس على اللفظ، والعطف على المعنى لاعتماده أساساً في التوجيه على المعنى، وليس على اللفظ والعطف على التوهم ذكره في أقسام العطف: ومثل له ليس زيد قائما ولا قاعدٍ. بالخفض خلافا للأصل في كونه معطوفاً على منصوب، ولكن

جاء مخفوضاً لتوهُّم دخول الباء في الخبر "قائماً" أي ليس: زيد بقائم ولا قاعد، وبهذا يمكن القول إنَّ هذا العطف من موضوعات الحمل بكونه إعطائه الشيء حكم ما أشبهه في معناه.

واشترط شرطين لإقرار صحة الشاهد وحسنه عند الحكم بعطفه على التوهُّم. فقال: "وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير ..... وكأن المتوهَّم عنده وهو دخول الباء المقدَّمة على خبر (ليس) بمنزلة وجوده، وذلك عطف عليه (سابق) بالجر.

قال ابن يعيش (643هـ) بعد ما ورد في قول ابن زهير: "لمَّا كثر استعمال الباء في خبر (ليس) توهَّم وجودها فخفض بالعطف على تقدير وجودها، وإنْ لم تكن موجودة" (شرح المفصل ابن يعيش مج2/ص52). فجرّ (سابقا) بالعطف على (مدرك) على توهم دخول الباء عليه .(ينظر: تخليص الشواهد، ابن هشام، ص511، 512).

وزعم بعض منهم كعلي أبو المكارم أنَّ الحمل على المعنى ليس من وسائل التأويل التي تتعلَّق بتأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق. ولكن يجب علينا أنْ ندرك أنَّه المسير لبقية الوسائل، فللتأويل ثلاثة جوانب: التأويل عملية تقع من المخاطب الذي يبحث عن الفهم. والتأويل ثانياً عملية يقوم بها النحوي بحثاً عن التماسك في النظرية النحوية. والتأويل هو ثالثاً تأويل المتكلم لأنَّ كل متكلم هو أول مؤول لكلامه، ويمكن على هذا الأساس اعتبار الحمل على المعنى تأويلاً، وإذا كان المتكلم ينتج اللفظ فإنَّ المتقبل مخاطباً أو نحوياً يؤوله. فلا بدّ من تأويل اللفظ باعتباره منهج الوصول إلى المعنى، ولفهم الحمل على المعنى على وجه الخصوص. " ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه".(شرح المفصل، ابن يعيش، مج/8، ص:68)

2 – الحذف: يعنى بالحذف أنَّه ثمَّة عناصر يحتويها التركيب النحوي، ولم يعد لها وجود في المستوى الظاهري. فإذا حدث العدول – في أي النوعين من الجملة – ويقصد به حذف العامل وإبقاء المعمول مع عدم تغير إعرابه، ويعد من أكثر أساليب التأويل النحوي شيوعاً في تحليل التراكيب النحوية، ولعلّ من الأسباب التي دعت إلى شيوعه: كثرة الاستعمال من قبل المتكلم؛ لذا فهو سماعي نقل عن العرب. وطول الكلام، والحذف للإعراب، والحذف لأسباب صرفية أو صوتية، والحذف لأسباب قياسية تركيبية. (ينظر طاهر سليمان حمودة. ظاهرة الحذف في الدرس اللساني،ص27–30).

ونجد الحذف في باب الأفعال يتم في مواضع متعدِّدة كالتراكيب الإسنادية، فمنها ما يكون حذفها واجباً، وذلك في حذف أحد أعمدة الكلام، وما يكون جائزًا عند حذف أحد الفضلات، فمن أمثلة الحذف الواجب أسلوب النداء على أنّه قام مقام الفعل وفاعله المحذوفين؛ ففي قول (يا عمر)، فعل وفاعل محذوفان تقديرهما أنادي أو أدعو عمر، ومثل الواجب أسلوب الإغراء والتحذير فيؤول بعد حذف الفعل وفاعله بالأوّل (الزم) وفي الأسلوب الثاني (احذر).(ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج 2، الصفحة 79.78).

إنَّ أكثر علماء النحو القدامى ارتضوه، غير أنَّ ابن مضاء القرطبي(592ه) وقف موقفا ناقداً من التأويل بالحذف، ولم يوافق إلاّ على تقدير المحذوف الذي لا يتم الكلام إلاّ به، وعلّته في ذلك؛ أنّ التأويل قد يؤدي إلى التزايد في القرآن، وهو باطل شرعاً (جلال شمس الدين،التعليل عند الكوفيين، ص 143). وبقت وجهة نظره محفوظة لم يتناقلها كثير من العلماء اللاحقين.

3- التقدير: يتحدَّد موقع التقدير عملياً بعد تحقق الحذف، إذ لا يمكن التقدير إلا بوجود دليل يقوم عليه، وإقدام العربية على الحذف بجميع صوره إنّما يرجع إلى ثقتها بفهم المخاطَب، ورغبتها في التوسُّع والاختصار، والتقدير منه ما يخص المفردات والجمل، ومنه ما يخص أشباه الجمل، ومثالاً له: تقدير فعل محذوف بعد (إذا) و(لو) في الجملة الشرطية؛ في مثل قوله تعالى: ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ**﴾ سورة الانفطار1، وأعرب النحاة السمّاء: فاعل بفعل محذوف يفسِّره ما بعده، وجملة انفطرت مفسّرة. ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُ بِقَدرٍ﴾ سورة القمر 49. "يقول العلماء إنّ كل شيء خلقناه و(خلقناه) المذكور مفسر لـ(خلقنا) المقدّرة" .(ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب ،ص80).

وقد أورد ابن هشام الأنصاري هذه اللفظة كثيراً في كتبه، فتارة نجده يستعمل لفظة تأويل فقط، وتارة يردفها بلفظة التقدير، وذكر في مقام آخر أنَّ لفظة التأويل من إصطلاح الكوفيين، والتقدير مصطلح للبصريين. وزعم سليمان ياقوت الحموي "أنّ لفظة (التقدير) لم ترد في كتاب سيبويه، في حين استخدمه المبرّد ثلاثاً وأربعين ومائة مرة في نفس القضايا التي وردت عند سيبويه". (جلال شمس الدين، التعليل عند الكوفيين، ص143).

وقد يتداخل التقدير بوصفه فعلاً تأويلياً مع مصطلح الحذف، ويُعدّا أسلوباً من أساليب التأويل الأكثر تداولاً داخل السياق النحوي، ولعلّ الذي دفع بالنحاة إلى التقريب بين

المفهومين هو تلازمهما، إذ أنّ الحذف يلزم التقدير، والتقدير يدل على وجود محذوف يستدعي تقديره، (جلال شمس الدين، التعليل عند الكوفيين، ص143). إلا أنَّه إذا احتيج إلى التقدير ينبغي أنْ نلتزم ما أمكن في عدم الإسراف فيه؛ حتى لا نسرف في البعد عن الأصل الملفوظ به.(بتصرُّف).

4- التقديم والتأخير: لا يخامرنا شك حيال العملية الإسنادية من اقتران بين الألفاظ ومعانيها وتبدُّلاتها من منطلق الأدوار، وأقصد بذلك التقديم والتأخير في مواقع الكلام، لكن ماذا يمكن أنْ نجد من معانٍ متغيرة تُبقي على صيرورة التأويل قائمةً، في ظل العملية الإسنادية داخل الجملة. ومن أمثلة ذلك ما يكون في أضرب تبدأ بتقديم الخبر عن المبتدأ، كما يكون حال تقديم المفعول عن الفاعل، وهذا يكون على وجهين الأول: تقديم على نية التأخير، والثاني: تقديم لا على نية التأخير، ويحصل ذلك في حالات وجود المبتدأ مع الخبر، فإذا جاز أنْ عرفت في جملة المبتدأ والخبر بعده، وجعلت من الثاني كلاً للأوّل، فمثلاً هناك فرق في المعنى بين (جاء زيد،) و(زيد جاء) ففي الجملة الأولى إخبار عن مجيء زيد فقط، أمّا في الجملة الثانية تنبيه إلى أنّ الذي جاء هو زيد وليس غيره. كان ذلك تقديما على نية التأخير، (محمود شاكر، دلائل الإعجاز، صفحة 106).

غير أنّ دراسات علي النجدي ناصف ومحمد عيد وعبد الفتاح حموز ترى أنَّ التقديم والتأخير لا يعدا تأويلاً؛ لأنّ الشرط الأساسي للتأويل هو حمل اللفظ على غير ظاهره، فعندما نعرب مفعولاً مقدَّماً على فعله مثلاً لا نحمل العبارة على أصل متّخيل بخلاف الظاهر؛ لأنَّ مرونة الرتبة من ميزات العربية، ولأنَّ قولنا: (مقدَّم) لا يقتضي تأخير المفعول. وبالرغم ممّا قيل لا ننكر إلى أنّ التقديم والتأخير أصدق دليل على أهمية الإعراب، الذي لولاه لفقدت اللغة حريّتها في التعبير، كما أنّ له تأثير على المعنى، ودلالاته في التراكيب العربية، أنْ يجعل له التأويل مجالاً للقراءة والفهم والتعمُّق في معاني التراكيب العربية.

تراوح التأويليات النحوية بين الحذف والتقدير:

تداخلت في النظرية النحوية عدَّة مصطلحات ذات مفاهيم دقيقة، وهي الحذف والإضمار، اللذان صُيّرا بمنزلة المترادفين، ولاسيّما في التطبيق النحوي، فقد ثبت عن سيبويه أنَّه وصف المحذوف بالمضمر يقول: "هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبني عليه

مظهراً، وذلك أنّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. (سيبويه، الكتاب. ص 100.101).

وظلَّت المسألة على حالها، حيث عبّر النحاة بالحذف حيناً والإضمار حيناً آخر، وكأنَّهم أحسّوا بحدسهم اللغوي الفارق الدقيق بين الحذف والإضمار، غير أنَّهم لم يثبتوا ذلك في التطبيق، فهذا ابن جني يتتبَّع أضرب حذف الفعل في نحو: "زيد ضربته وتقديره: ضربت زيداً ضربته"، وفي موضع آخر يصرّح في تحليله للتركيب: أزيد قائم؟ بأنّ زيداً " مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل" (ابن جني، الخصائص مج2.الصفحة381). وقد قرّبوا مفهوم التقدير من الإضمار، "وهذا ما عناه البصريون إلى أنّ الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية ينتصب بإضمار أنَّ... وإنّما قلنا إنّه منصوب بتقدير "أنَّ" لأنّ الأصل في الفاء أنْ تكون حرف عطف" (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين/ المسألة السابعة، مج2، الصفحة 89) . فالتقدير قد صار عندهم بمثابة الإظهار أو تأويل المضمر بإظهاره، مع احتمالات إظهار المضمر الأصلي، أو ما يقع في ذهن المخاطَب من تصور لبنية التركيب عند المتكلم. فالإضمار أدَّق درجات الحذف، إذ يخرج في هذا النص من الترادف إلى التدرج في الوظيفة.

وهناك علماء من يمتد التقدير عندهم ليشمل بعضاً من أسباب الحذف، وأعتقد أنَّها نوع من المغالاة فهو بهذا لا يرتبط بنطاق محدَّد، بل بنطاق أكثر سعة، وفي هذه الحالة يجب التمييز بين التأويل العقلي، والتأويل اللغوي.

ونخلص في الختام إلى:

- يعد التأويل النحوي من الأركان الأساسية التي أسهمت في بناء الهرم النحوي بمختلف جوانبه، سواء أكان ذلك في استخلاص القواعد والحفاظ عليها بتخريج ما خالفها، أم في تعليل الأحكام النحوية، أم في تقعيد الدرس النحوي، بتعدُّد الأوجه في تحليل العبارة التي تخرج على القاعدة.
- إنَّ المراد من التأويل في مستويات الدرس اللغوي المختلفة، هو حمل اللفظ على غير ظاهره مفرداً أو جملةً أو كلاماً.
- موضوع التأويل من ابتكار العقل العربي الخالص بدليل وروده في النص القرآني، ويعد أحد الآليات المعرفية المنهجية التي ميَّزت التفكير النحوي العربي، وقد ارتقى منزلة مرموقة

في بعض المدارس النحوية العربية، وهو ما تجلَّى في بناء جهاز مفاهيمي للنحو العربي لا نجد من خلاله أي اختلال في تحليل هندسة اللغة العربية وبعيداً عن صور المغالاة والتعقيد، ومن أساليبه في تحليل تراكيب اللغة وفهم نصوصها، الحمل على المعنى، والتوهُّم، والحذف والتقدير والتقديم والتأخير.

- يعد الحذف مظهراً بارزاً من مظاهر التأويل النحوي، أمَّا التقديم والتأخير فقد اختلف العلماء في نسبة كونه من آليات التأويل البارزة، وقد ذهب بعضهم إلى أنَّه من مظاهر التحويل وليس مظهراً من مظاهر التأويل النحوي؛ بزعمهم أنَّ التراكيب المستعملة في هذه الأساليب لا تحمل على أصل نحوي متصوَّر، وبالرغم ممّا قيل لا ننكر أنّ التقديم والتأخير أصدق دليل على أهمية الإعراب، الذي لولاه لفقدت اللغة حريّتها في التعبير، كما أنّ له تأثير على المعنى، ودلالاته في التراكيب العربية أنْ يجعل له التأويل مجالاً للقراءة والفهم والتعمُّق في معاني التراكيب العربية.
- إنَّ سبب وجود التأويل في الدرس النحوي قيام جمهور النحويين بجعل الدرس النحوي درساً عقلياً لا ذوقياً، فخالفوا بذلك – الحقيقة اللغوية للمعنى اللغوي ووظيفته– إذ اشتهر البصريون بالتأويل فكانوا كلّما وجدوا نصّا يتعارض والقاعدة التي اصطلحوا على إقامتها واتفقوا على بنائها عمدوا إلى لي النص؛ ليخضعوه إلى قاعدتهم وإنء كان نصاص كريماً، على حين كان الكوفيون إنْ وجدوا من هذه المشكلات النحوية يجعلون قاعدةً فرعاً محكومة بأقوال شاعت في الدرس النحوي الكوفي مثل مصطلحات: (أجاز، يجيز، يجوز، جواز) ولذلك كثرت عندهم القواعد الفرع، بيد أنَّ تلك القواعد قد ضاقت عند البصريين، وهذا هو الفرق في منهج المدرستين.

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**
- **المطبوعات من الكتب:**

1. (القرطبي(1994)، الجامع لأحكام القرآن، راجعه محمد الحفناوي، وخرج أحاديثه محمود حامد، دار الحديث القاهرة ط1، د.ت.
2. ابن جني. (د.ت). الخصائص. تأليف ابن جني، الخصائص (مج2). بيروت: المكتبة العلمية.

3. ابن عقيل.(د.ت) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح محمد محي الدين عبد الحميد، ط2. مج2 ، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
4. ابن منظور(1968). (محمد بن مكرم الأفريقي). لسان العرب. دار صادر. بيروت الطبعة الثالثة.
5. ابن هشام الأنصاري (1987) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا ، لبنان، مج2.
6. ابن هشام الأنصاري(1970)، الإعراب من قواعد الإعراب تح: رشيد العبيدي، دار الفكر.
7. ابن هشام الأنصاري، (1986)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. تح: عباس الصالحي، بيروت.
8. ابن يعيش، شرح المفصَّل، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
9. أحمد السيد عبد الغفَّار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
10. أحمد بن فارس. (1979). معجم مقاييس اللغة. تأليف أحمد بن فارس. تح: عبد السلام محمد هارون ،دار الفكر بيروت.
11. الأنباري عبد الرحمن بن محمد،(2003). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المسألة السابعة ، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي.
12. تمّام حسّان. (2000). الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو، فقه اللغة، البلاغة). القاهرة: عالم الكتب.
13. جلال الدين السيوطي (1999) الاقتراح، تح: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة د. ط.
14. جلال شمس الدين. (1994). التعليل اللغوي عند الكوفيين.. الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.
15. الجوهري. (1990). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تأليف إسماعيل بن حمّاد الجوهري. تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، ط1988،4/ مج 4.

16. حسين حامد الصالح. (2005). التأويل في القرآن الكريم . دراسة دلالية. بيروت: دار ابن حزم.
17. خالد بن عبد العزيز السيف. (2015). ظاهرة التأويل الحديثة في الفكر العربي المعاصر. الطبعة الثالثة المملكة السعودية: مركز التأصيل للدراسات والبحوث.
18. الخليل بن أحمد الفراهيدي(1975)، العين، تح: مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد.
19. رشيد حليم. (2018). التأويل اللساني عند علماء العربية. تأليف رشيد حليم، التأويل اللساني عند علماء العربية. الجزائر، جامعة الشاذلي بن جديد بن الطارف: مجلة الباحث، المجلد10، العدد3.
20. طاهر سليمان حمودة. (1998). ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي. (ط1) الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
21.عبد الفتاح أحمد حموز. (1984). التأويل النحوي في القرآن الكريم. الرياض: مكتبة الرشد.
22. عبد الله أحمد جاد الكريم. (2001). التوهم عند النحاة. القاهرة : مكتبة الآداب.
23. عثمان بن قنبر سيبويه. (1996). الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون، الكتاب القاهرة: مكتبة الخانجي.
24. علي أبو المكارم. (1973). أصول التفكير النحوي. طرابلس: منشورات كلية التربية.
25. علي فاعور. (1988)، ديوان زهير بن أبي سلمى، بيروت.
26. علي نجدي ناصف. (1957). من قضايا اللغة والنحو. القاهرة: مكتبة نهضة مصر.
27. فتحية فاطمي.(2011)، التأويل عند فلاسفة المسلمين، ابن رشد نموذجاً، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ط1.
28. محمد سليمان ياقوت. (2006). الاقتراح في علم أصول النحو. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
29. محمد عبد العزيز حسن. (1995). القياس في اللغة العربية (الطبعة الأولى). القاهرة: دار الفكر العربي.

30. محمد عيد. (1987). أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث. (المجلد 1،القاهرة: عالم الكتب.
31. محمود شاكر. (1992). دلائل الإعجاز. القاهرة: شركة القدس.